

نموذج

خطة بحث علمي مقترح بعنوان

أثر التحول الرقمي على تحقيق العدالة القضائية في
السعودية: دراسة مقارنة بالتجربتين الإماراتية
والسنغافورية

لتسجيل لدرجة الدكتوراه في القانون

إعداد

رباب عبد الله الرحيلي

٢٣٢٠٠٠١٣٠

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

مقدمة

يشهد العالم في العقدین الأخيرین تحولات رقمية متسارعة أعادت تشكيل مختلف قطاعات الدولة، ومن أبرزها قطاع العدالة والقضاء، الذي لم يعد بمنأى عن موجة الرقمنة التي تطل البنية المؤسسية والإجرائية للدول. فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة محورية في دعم كفاءة العمل القضائي، وتيسير الوصول إلى العدالة، وتحقيق الشفافية، وضمان فعالية الإجراءات القضائية. ولم يعد التحول الرقمي في القضاء خيارًا ترفيًّا، بل ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر الحديث، خاصة في ظل التوسع الهائل في المعاملات الإلكترونية، وتغير طبيعة المنازعات، وحاجة الأنظمة القضائية إلى تطوير أدواتها بما يتماشى مع مبادئ العدالة الحديث.

وفي هذا السياق، أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بالتحول الرقمي في القطاع العدلي، وجعلته أحد المحاور الأساسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال مبادرات وزارة العدل الرامية إلى بناء منظومة قضائية رقمية متكاملة. وقد شملت هذه المبادرات تحديث البنية التحتية الرقمية، وإطلاق منصات مثل "ناجز"، و"خدمة التقاضي الإلكتروني"، و"المحاكم الرقمية"، التي ساهمت في إحداث نقلة نوعية في إجراءات التقاضي وإدارة القضايا. ويُعد هذا التحول الرقمي تحولاً شاملاً لا يقتصر على البنية التقنية فحسب، بل يمتد إلى تعديل الأنظمة القضائية، وتكييف التشريعات مع مقتضيات البيئة الرقمية، مثل نظام الإثبات، وقواعد التبليغ، وحجية الوثائق الإلكترونية، وحقوق المتقاضين في البيئة العدلية الرقمية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات تشريعية وتقنية وإجرائية تعيق تحقيق التكامل الرقمي الكامل في النظام القضائي، ما يثير التساؤلات حول مدى نضج هذا التحول، وأثره الفعلي على جودة العدالة، وضمان الحقوق الأساسية للمتقاضين، مثل: العلنية، وحق الدفاع، والمساواة أمام القضاء.

وانطلاقاً من أهمية البُعد المقارن لفهم تطور الأنظمة القضائية، تتجه هذه الدراسة إلى مقارنة التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي بنموذجين قضائيين رائدين هما: الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة حيث تُعد الإمارات نموذجاً إقليمياً طموحاً لتطبيق "محكمة المستقبل" والتقاضي الذكي، وتمثل سنغافورة نموذجاً عالمياً متقدماً في التحول الرقمي القضائي من خلال مشاريع مثل "القضاء بلا أوراق" و"التوزيع الذكي للقضايا".

وتركز الدراسة على نطاق التحول الرقمي في الإجراءات القضائية والخدمات العدلية الإلكترونية، من حيث مدى تأثيرها على فعالية النظام القضائي، وجودة مخرجاته، وضماناته القانونية. كما تسعى إلى تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم لهذا التحول، واستجلاء مدى تكامله، وفاعليته، واستجابته للمعايير الدولية في تقديم العدالة الرقمية.

وتتمحور الإشكالية المركزية حول:

مدى نجاعة التحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية في تحقيق العدالة الفعالة، وما إذا كان هذا التحول قد بلغ درجة من النضج تسمح بمقارنته بالتجارب الإقليمية والدولية، من حيث الإطار التشريعي، والبنية التقنية، وجودة الخدمات المقدمة، والتحديات القانونية المصاحبة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة من التحولات الجذرية التي يشهدها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث تمثل المبادرات العدلية الحديثة، مثل "منصة ناجز" و"خدمة التقاضي الإلكتروني"، نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، تستدعي دراسة مدى فاعليتها في تحقيق العدالة وضمان الحقوق الإجرائية للمتقاضين.

وتكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على إجراءات التقاضي الرقمية بوصفها العمود الفقري لأي عملية قضائية عادلة، وتحليلها في ضوء الضوابط النظامية، والبنية التقنية، والتحديات القضائية. كما تسلط الدراسة الضوء على تجربة المملكة مقارنة بتجربتين رائدتين هما الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، حيث تمثل الأولى نموذجاً إقليمياً متقدماً في الرقمنة القضائية من خلال "محكمة المستقبل"، بينما تُعد سنغافورة نموذجاً عالمياً رائداً في تبني القضاء المؤتمت وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة، الأمر الذي يُثري هذه الدراسة من الناحية العلمية، ويمنحها بُعداً مقارناً دقيقاً.

وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في كونها تقدم تحليلاً تأصيلياً قانونياً للتشريعات والإجراءات ذات الصلة بالتقاضي الرقمي، بما يسهم في سد فجوة بحثية قائمة في الدراسات القانونية العربية، ويمنح الباحثين والمهتمين بفقهاء القضاء الرقمي إطاراً مرجعياً لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والعدالة. كما تنطوي هذه الدراسة على بُعد عملي يتمثل في صياغة توصيات قابلة للتنفيذ موجهة إلى صناع القرار في القطاع العدلي، تسهم في دعم مسيرة تطوير المنظومة القضائية الرقمية، وتعزيز ثقة المتقاضين في فاعلية وعدالة النظام القضائي الإلكتروني في المملكة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في مجال إجراءات التقاضي القضائية، وبيان أبعاده القانونية والتنظيمية.
٢. دراسة الأطر النظامية والتنظيمية التي تحكم إجراءات التقاضي الرقمية في المملكة العربية السعودية، ومدى نضجها وتكاملها مع متطلبات البيئة العدلية الرقمية.
٣. مقارنة إجراءات التقاضي الرقمي في المملكة مع النموذجين الإماراتي والسنغافوري، بهدف استخلاص الفروق الجوهرية في الأطر الإجرائية والبنية التقنية وضمانات العدالة.
٤. تقييم مدى التزام إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية بالضمانات الإجرائية الأساسية، مثل حق الدفاع، وعلنية الجلسات، والمساواة بين الخصوم.
٥. تقديم توصيات عملية وتشريعية تسهم في تطوير إجراءات التقاضي الرقمي في المملكة، مستفادة من النماذج المقارنة، بما يعزز من كفاءة العدالة الرقمية ويضمن حقوق المتقاضين.

إشكالية البحث:

رغم ما حققته المملكة العربية السعودية من خطوات ملموسة في مجال التحول الرقمي داخل النظام القضائي، من خلال إطلاق خدمات إلكترونية مثل "التقاضي عن بعد" و"منصة ناجز"، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه تحديات جوهرية تتعلق بمدى فاعليته في تحقيق العدالة القضائية، وضمان الحقوق الإجرائية للمتقاضين في البيئة الرقمية، مثل الشفافية، وحق الدفاع، والعلنية.

وتبرز الحاجة إلى تقييم هذا التحول في ضوء الأطر التنظيمية والإجرائية المطبقة، وتحليل مدى تكامل البنية التقنية القضائية، والتشريعات ذات الصلة بالإجراءات القضائية الرقمية، وذلك بمقارنة التجربة السعودية مع نماذج متقدمة في هذا المجال، مثل تجربة الإمارات العربية المتحدة التي أرست ملامح "محكمة المستقبل"، وتجربة سنغافورة التي اعتمدت القضاء المؤتمت والتوزيع الذكي للقضايا

وبناءً عليه، تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

ما مدى فاعلية التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي في تحقيق العدالة الإجرائية، مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية، وذلك من حيث كفاءة البنية الرقمية، ونجاعة الإجراءات القضائية الإلكترونية، ومدى احترام الضمانات القانونية للمتقاضين؟

تساؤلات البحث:

السؤال الرئيسي:

ما مدى فاعلية التحول الرقمي في إجراءات التقاضي أمام القضاء السعودي في تحقيق العدالة الإجرائية، مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية، من حيث الكفاءة الإجرائية، وضمانات الخصوم، ونضج البنية التقنية القضائية؟

تساؤلات فرعية:

١. ما المقصود بإجراءات التقاضي الرقمية، وما الضوابط القانونية الحاكمة لها في النظام السعودي؟
٢. ما أبرز المبادرات الرقمية التي نفذتها المملكة في ميدان إجراءات التقاضي، وما ملامح الإطار التنظيمي الحاكم لها؟
٣. إلى أي مدى تلتزم إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية بضمانات العدالة الإجرائية، مثل العلنية وحق الدفاع والمساواة؟
٤. ما أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة السعودية في التقاضي الرقمي، وتجربتي الإمارات وسنغافورة من حيث التشريعات الإجرائية، والبنية التقنية، وجودة التطبيق؟
٥. كيف يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة في تعزيز فعالية إجراءات التقاضي الرقمي في المملكة وتحقيق التوازن بين التطور التقني والضمانات القضائية؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- ١- أن التحول الرقمي أسهم بشكل إيجابي في تطوير النظام القضائي السعودي.
- ٢- أن هناك تحديات تنظيمية وتشريعية ما زالت تعيق التحول الرقمي الكامل.
- ٣- أن الاستفادة من التجارب الدولية قد تسهم في تطوير نموذج رقمي قضائي أكثر تكاملاً وفعالية في المملكة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على توظيف مناهج علمية متعددة تتكامل فيما بينها، بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة وتحليل موضوعها بصورة منهجية دقيقة وشاملة.

■ المنهج الوصفي التحليلي:

يُستخدم هذا المنهج لتحليل النصوص النظامية ذات العلاقة بإجراءات التقاضي الرقمية في المملكة العربية السعودية، مثل الأنظمة القضائية واللوائح التنفيذية الصادرة عن وزارة العدل، وكذلك تحليل المبادرات العدلية الرقمية مثل منصة "ناجز" وخدمة "التقاضي الإلكتروني". ركز هذا المنهج على فحص الأطر النظامية والتقنية المرتبطة بإجراءات التقاضي الرقمية، عبر تقديم وصف مفصل لها، ومن ثم تقييم مدى امتثالها للمبادئ الجوهرية للعدالة الإجرائية.

■ المنهج المقارن:

يُوظف هذا المنهج للمقارنة بين تجربة المملكة العربية السعودية وتجربتين قضائيتين محددين هما : دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة . وتتم المقارنة في إطار محور محدد هو إجراءات التقاضي الرقمية، وذلك لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث من حيث البنية التقنية، الإطار الإجرائي، والضمانات القانونية المرافقة للإجراءات الرقمية، مع مراعاة خصوصية كل نظام قانوني.

■ المنهج الاستشراقي (بشكل محدود):

لا يُعتمد هذا المنهج كأساس في التحليل القانوني، وإنما يُستخدم في القسم الختامي من الدراسة عند صياغة التوصيات، حيث يتم تقديم رؤية تطويرية مستقبلية لإجراءات التقاضي الرقمي في المملكة، استنادًا إلى النتائج الفعلية للدراسة والمقارنة الدولية.

مخطط البحث

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة فصول رئيسة، وخاتمة:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي في النظام القضائي**

- تعريف التحول الرقمي ومظاهره في القطاع العدلي
- الأسس القانونية للتحول الرقمي القضائي
- التحديات العامة للتحول الرقمي في القضاء

- **الفصل الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي**

- المبادرات العدلية الرقمية في السعودية (ناجز، التقاضي الإلكتروني، التوثيق الرقمي)
- التحليل النظامي للتشريعات ذات العلاقة
- أثر التحول الرقمي على الكفاءة القضائية.

- **الفصل الثالث: التجارب المقارنة والتحليل النقدي**

- عرض وتحليل تجارب دولية (مثلاً: الإمارات، سنغافورة، إستونيا)
- أوجه المقارنة مع السعودية
- التوصيات والتوجهات المستقبلية.

- **الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.**

الخاتمة:

□ النتائج: التقدم الرقمي في السعودية ملحوظ، لكنه بحاجة إلى تشريعات أكثر مرونة، وبنية تحتية أكثر تكاملاً

(Al-Ketbi, ٢٠٢١).

□ التوصيات: إنشاء منصة قضائية موحدة، اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل تدريجي، تعديل بعض التشريعات

(البسام، ٢٠٢١).

□ الرؤية المستقبلية: قضاء رقمي ذكي يعتمد على البيانات ويضمن العدالة الناجزة.

المراجع:

أولاً: مراجع عربية:

١. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٢). *التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية: المبادرات والتحديات*. الرياض: وزارة العدل.
٢. الرويس، ناصر. (٢٠٢٠). *التحول الرقمي وأثره على النظام القضائي السعودي*. مجلة العلوم القانونية، العدد ٣٥، ص. ٤٥-٦٧.
٣. العتيبي، محمد بن عبد الله. (٢٠٢١). *العدالة الرقمية والتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعودي*. الرياض: دار الفكر.
٤. وزارة العدل الإماراتية. (٢٠٢١). *محكمة المستقبل: رؤية ورقة بيضاء*. أبو ظبي: وزارة العدل.

مصادر وتقارير رسمية وتقنية:

٥. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). *التحول الرقمي والتحديث الحكومي*. الرياض: مركز التنمية الحكومية.
٦. تقرير البنك الدولي *Enhancing Judicial Efficiency through Digital Transformation*. Washington.
٧. تقرير هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في الإمارات. (٢٠٢٠). *تحليل تجربة محكمة المستقبل*. أبو ظبي.

مراجع أجنبية:

- Susskind, R. (٢٠١٩). *Online Courts and the Future of Justice*. Oxford University Press.
- Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. (٢٠١٧). *A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States*. PLoS ONE, ١٢(٤), e٠١٧٤٦٩٨.
- Fung, A., & Martin, J. (٢٠٢٠). *Digital Justice: Technology and the Courts*. Harvard Law Review, ١٣٣(٥), ١٣٢٩-١٣٧٨.
- Ministry of Law Singapore. (٢٠٢١). **Smart Justice: The Use of AI and Digital Tools in the Judiciary**. Singapore Government Press.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (٢٠٢٠). *Digitalization of Justice Systems: Challenges and Opportunities*. Vienna: UNODC Publications.

قواعد بيانات ومجلات إلكترونية:

- مجلة Journal of Law and Technology
- *International Journal of Digital Law*
- قاعدة بيانات HeinOnline
- قاعدة بيانات ScienceDirect